لليوم السابع... الاحتلال يواصل إغلاق المسجد الأقصى ومصلون يؤدون الجمعة في شوارع القدس

القدس المحتلة- الحياة الجديدة- ديالا جويحان- وفا- تواصل سلطات الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى المبارك لليوم السابع على التوالي، وفي الجمعة الثالثة من شهر رمضان المبارك، أمام المصلين ورواده، بذريعة ما يسمى بـ»قانون الطوارئ» الصادر عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

وفي ظل هذه الإجراءات، فُرضت قيود مشددة على أحياء البلدة القديمة في القدس، ترافقت مع إغلاق المحال التجارية ومنع دخول غير سكانها لليوم السابع، إضافة إلى استمرار إغلاق المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

وأفادت محافظة القدس بأن شرطة الاحتلال أبلغت بأن المسجد الأقصى سيغلق أمام المصلين، ولن تقام فيه صلاة الجمعة.

وأعلنت شرطة الاحتلال في بيان رسمي أنه لن تقام صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، في ظل الإجراءات والتعليمات الصادرة عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت المسجد الأقصى صباح السبت الماضي، وأجبرت المصلين على مغادرته، ومنعت أداء صلاتي العشاء والتراويح فيه.

وأدى مصلون من سكان مدينة القدس صلاة الجمعة الثالثة من شهر رمضان في شارع المصرارة قرب باب العامود، وسط انتشار مكثف لجنود الاحتلال في المكان.

كما أدى مصلون صلاة الجمعة في محيط مسجد محمد الفاتح في حي رأس العامود المطل على المسجد الأقصى المبارك.

وعقب انتهاء الصلاة، طالب جنود الاحتلال المصلين بعدم التجمهر أو البقاء في المكان، وضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة عنهم.

وقال مصلون إن سلطات الاحتلال تمنع أداء الصلوات في المسجد الأقصى المبارك خلال الشهر الفضيل وتبقي أبوابه مغلقة، في الوقت الذي تسمح فيه لحشود المستوطنين بالاحتفال بما يسمى «عيد المساخر» في القدس، رغم الإعلان عن «حالة الطوارئ».

وإغلاق المسجد الأقصى بالتزامن مع إعلان جيش الاحتلال فرض إغلاق على الضفة الغربية، بعد ساعات من هجوم واسع شنته إسرائيل والولايات المتحدة على إيران.

يشار إلى أن سلطات الاحتلال لم تتمكن من إغلاق المسجد الأقصى بقرار منه يوم الجمعة إلا خمس مرات منذ احتلال القدس عام 1967.

المرة الأولى كانت في 9 حزيران 1967، بعد يومين من احتلال القدس، حيث كانت قوات الاحتلال التي اقتحمت المسجد الأقصى لا تزال متواجدة داخله.

والثانية في 14 تموز 2017، عقب عملية أبناء عائلة الجبارين الثلاثة داخل الأقصى، حيث أعلن الاحتلال إغلاق المسجد وبدأ التحضير لفرض البوابات الإلكترونية، قبل أن يجبر على التراجع عنها بعد أسبوعين نتيجة الهبة الشعبية.

أما الثالثة فكانت في 13 حزيران 2025، عندما طردت قوات الاحتلال المصلين وأغلقت المسجد الأقصى بالتزامن مع العدوان الذي استمر 12 يوماً على إيران.

وجاءت المرة الرابعة في 20 حزيران 2025، ضمن الإغلاق ذاته.

أما اليوم فتُسجَّل المرة الخامسة، مع استمرار إغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين من أداء صلاة الجمعة، في محاولة من الاحتلال لتكريس قدرته على تعطيل صلاة الجمعة متى شاء وفرض واقع جديد على المسجد وقدسيته.

خبراء أمميون يحذرون من تطهير القدس من طابعها الفلسطيني

جنيف- وفا- حذر خبراء في الأمم المتحدة، من أن القدس تتعرض لأضرار لا يمكن إصلاحها نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المتسارعة التي تستهدف تغيير تركيبتها السكانية وطابعها الديني ووضعها القانوني.

وقال الخبراء في بيان صدر عنهم، إن إسرائيل، «تحت غطاء حرب وجودية ضد الفلسطينيين، تُسرّع وتيرة الإجراءات التي تغيّر التركيبة السكانية للقدس وطابعها الديني ووضعها القانوني، مدمرة ما تبقى من النسيج التعددي الذي مثلته المدينة لقرون للمسلمين والمسيحيين واليهود».

وأضافوا أن ما يُرتكب بحق القدس، بوصفها رمزا عالميا للتعايش الروحي والتراث المشترك، قد يؤدي إلى تغييرات لا رجعة فيها.

وأشار الخبراء إلى تصاعد عمليات القتل خارج نطاق القضاء والهدم واسع النطاق والتهجير القسري في القدس الشرقية المحتلة، إضافة إلى القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال عبر الحواجز والإغلاقات، ما يؤدي إلى فصل المدينة عن محيطها الفلسطيني وعزل المجتمعات عن حياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية.

وأوضحوا أن هذه الإجراءات تقوض حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والتنمية، لافتين إلى أن الممارسات الشرطية العقابية والتدخل الممنهج في حرية العبادة تهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى الرحيل عن المدينة.

وقال الخبراء إن هذه الإجراءات «ليست تدابير أمنية، بل عناصر من مشروع ممنهج للهندسة الديمغرافية والهيمنة لترسيخ السيطرة اليهودية الحصرية».

ولفت البيان إلى أن حجم الإجراءات الإسرائيلية في القدس «صادم»، إذ تشير التقارير إلى مقتل 144 فلسطينيا في محافظة القدس بين العامين 2021 و2025، واعتقال ما لا يقل عن 11,555 شخصا وسط مزاعم بالاعتقال التعسفي وسوء المعاملة.

كما أصدرت سلطات الاحتلال 2,386 قرارا بالترحيل، ونفذت أكثر من 1,732 عملية هدم وتسوية للأراضي، في وقت أجبر فيه كثير من السكان على هدم منازلهم بأنفسهم تحت طائلة الغرامات أو السجن.

وأشار الخبراء إلى أن 33 قرية بدوية تضم أكثر من 7 آلاف فلسطيني تواجه خطر النزوح القسري نتيجة عمليات الهدم المتكررة والاستيلاء على الأراضي، إضافة إلى حرمان السكان من الموارد الطبيعية، ما أدى إلى فقدان مصادر رزقهم وإجبار كثيرين على الرحيل.

وأضافوا أن التشريعات الإسرائيلية التمييزية تغذي هذه السياسات، إذ تمنع الفلسطينيين من استعادة ممتلكاتهم التي فقدوها بين عامي 1947 و1949، بينما تسمح لليهود الإسرائيليين باستعادتها، كما تعزز إجراءات الاستيلاء التي تدعم عمليات الإخلاء الجارية في الشيخ جراح وسلوان.

وأكد الخبراء أن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يحظران مصادرة الممتلكات الخاصة والتهجير القسري للسكان المحميين، مشيرين إلى أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وقد ترقى إلى جرائم حرب.

كما حذروا من تدهور حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم، في أعقاب تشريعات تعيق عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وانتهاك حرمتها، بما في ذلك في القدس الشرقية.

وأشار البيان إلى أن التوغلات العسكرية المتكررة وتزايد وجود المستعمرين أديا إلى مضايقات واعتقالات وفرض قيود واسعة على وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة، لافتين إلى تسجيل 73,871 اقتحاما للمستعمرين لباحات المسجد الأقصى خلال عام 2025.

كما أشار الخبراء إلى تعرض المجتمعات المسيحية لاعتداءات وقيود، خاصة خلال الشعائر الدينية.

وأكدوا أن القيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة، خاصة خلال شهر رمضان، تقلص بشكل خطير قدرة الفلسطينيين على ممارسة حياتهم الدينية.

وحث الخبراء المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية، خاصة بعد فتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت عدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، داعين الدول إلى الامتناع عن الاعتراف بالاحتلال أو دعمه والعمل جماعيا لإنهائه.

وختموا بالتحذير من أن طمس ثراء مجتمعات القدس وتراثها وحقوقها لن يمكن استعادته، مؤكدين أن التقاعس الدولي عن التحرك ليس حيادا بل تواطؤ.

ركود اقتصادي وتجاري وتردي الأوضاع المادية داخل أراضي الـ48

أم الفحم- عرب -48 تشهد البلدات العربية والأسواق المحلية داخل اراضي الـ48 ركودا اقتصاديا بفعل الحرب على إيران، الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية في المجتمع العربي التي تعصف به منذ سنوات مع استمرار الحروب على مختلف الجبهات.

في شارع السوق بمدينة أم الفحم الذي يعد الوجهة التجارية للأهالي من مختلف قرى وبلدات وادي عارة، يبدو المشهد في رمضان هذا العام مختلفًا لما كان عليه سابقًا، إذ أن السوق الذي كان يضج بالمتسوقين بات شبه فارغ، بسبب صافرات الإنذار المتكررة وإطلاق الصواريخ، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون في ظل الأزمات المتلاحقة.

أوضاع اقتصادية صعبة

ويرى الشاب عمر إغبارية من أم الفحم، في حديث لـ"عرب 48"، أن "الأوضاع الاقتصادية للمواطنين صعبة، وبات الزبون يكتفي بشراء الاحتياجات اليومية، ومثال على ذلك فإن الزبون الذي كان يشتري بمبلغ 200 شيقل يكتفي اليوم بـ50 شيقلا للاحتياجات اليومية الأساسية، نظرًا للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطنون العرب بسبب سوء الأحوال المادية".

وقال إن "أوضاع المواطنين تزداد سوءا بسبب الحرب، إذ إن العديد من الزبائن يقولون لي إنهم يتوجهون إلى العمل ويعودون منه دون إكمال الوردية، وذلك بسبب صافرات الإنذار المتكررة، ما يؤدي إلى سوء حالتهم المادية".

وأضاف إغبارية، أن "الأوضاع صعبة في مجتمعنا في ظل الحرب، ومنطقة السوق في أم الفحم تكون دائما مكتظة بالمواطنين والمتسوقين والأهالي من المدينة ومنطقة وادي عارة، ولكن هذه الفترة السوق فارغ من المتسوقين. المواطنون يحاولون توفير كل شيكل في ظل الوضع الراهن وعدم عملهم إلى جانب الحالة الضبابية التي تعيشها البلاد في ظل الحرب".

وتقول السيدة نبغة (أم توفيق) من بلدة سالم، لـ"عرب 48"، إن "استمرار الحروب عامًا بعد عام استنزف طاقات الأهالي المادية والنفسية، لا سيما وأن صافرات الإنذار المستمرة تثير قلق الأبناء بشكل دائم، وتشل حركة الحياة والعمل، وهذا الضرر يعود على المواطن البسيط".

وتحدثت عن الحالة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع العربي، قائلة "نعيش شهر رمضان هذه السنة بشكل صعب وليس كما كان قبل عدة سنوات، حيث فقدت العديد من الأسر وظائفها ومصادر رزقها بسبب التوترات المتواصلة، وكل سنة تمر تصبح أصعب من غيرها".

وختمت حديثها بالقول "صحيح أن الأوضاع الاقتصادية صعبة والمجتمع يعيش حالة توتر في ظل الحرب، لكننا نتوكل على اللّه، ونتمنى السلامة والأمن والأمان للجميع".

عائلات بلا عمل

ويقول محمد الحاج نمر من مدينة أم الفحم، لـ"عرب 48"، إن "منظر شارع السوق في أم الفحم وعدم وجود أزمات سير وأزمة متسوقين، يشرح الحالة التي يعيشها المجتمع من أوضاع اقتصادية صعبة، وهذا خلافًا لأشهر رمضان السابقة التي كانت دائمًا تكون بها الحركة الشرائية نشطة، ولكن هذا الشهر تزامن مع حرب وبعد سنتين من حرب مستمرة أيضا، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية للمواطنين".

وأضاف أن "الحرب أثرت بشكل كبير على العائلات ومنها لا تعمل في ظل الحرب والأوضاع الراهنة، وهذا أثر بشكل مباشر على حركة التسوق في أم الفحم والمجتمع العربي بشكل عام، لذلك تحاول العائلات قدر الإمكان تقليل المصروف في ظل الحالة التي يعيشها مجتمعنا".

وختم الحاج نمر بالقول: إن "شلل الحركة التجارية في المدينة ومجتمعنا يسبق اندلاع التوترات والحروب الأخيرة، علمًا أن الحالة الاقتصادية للمواطنين متردية وهذه الحرب زادت الأمور صعوبة. نأمل أن تمر هذه المرحلة وتعود الأيام كما اعتدنا عليها".